

إنذار لحزب العدالة والتنمية المغربي بهزيمة ذراعه النقابية في الانتخابات المهنية

محمد ماموني العلوي

وأضحا من خلالها التحكم القبلي في النتائج وضبطها وتوجيهها، وقد كان واضحا أن نتائج النقابة ستترجع بسبب ذلك، واستدركت "لكن العوامل الداخلية أيضا عمقت العجز وأسهمت في تحقيق التراجع الكبير".

ويرى الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي عمر الشرقاوي أن "ما وقع لنقابة حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات الموظفين والمهنيين ليس تعذرا أو كبو، بل سقوطا مدويا وزلزالا رهيبا وعقابا سياسيا".

وأوضح الشرقاوي أن "ما وقع لنقابة العدالة والتنمية هو أن نصف مليون موظف قرروا ممارسة العقاب الجماعي تجاه نقابة حزب مجهز على رواتب ومعاشات وحقوق الموظفين، وتقرغ قادته من الأمناء العامين والوزراء والبرلمانيين للتمتع بمعاشات ريعية والتلذذ بتعدد التعويضات".

ووفقا لنتائج الانتخابات المهنية التي أعلنتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي ومقارنته بانتخابات 2015، فإن نقابة العدالة والتنمية تراجع بشكل كبير، وفقدت صفة النقابة الأكثر تمثيلية بخسارتها 73 مقعدا في اللجان الثنائية، حيث تراجعت من 98 مقعدا إلى 27.



شريفة لموير

الهزيمة نكسة
ستنكس آثارها على
المحطات الانتخابية القادمة

وأوضحت الوزارة أن اجتماعات لجان إحصاء الأصوات المركزية والجهوية المنقذة السبت والمتعلقة بانتخاب هؤلاء الممثلين قد أسفرت عن حصول الجامعة الوطنية للتعليم على 121 مقعدا، تليها النقابة الوطنية للتعليم (120)، والجامعة الحرة للتعليم (97)، والجامعة الوطنية للتعليم (58)، وحصلت النقابة الوطنية للتعليم على 53 مقعدا، والجامعة الوطنية لموظفي التعليم (27)، ونقابة مفتشي التعليم (13)، والنقابة الوطنية للتعليم العالي (8).

وطالب عدد من المنضويين تحت لواء الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بضرورة محاسبة ومسائلة المسؤولين عن هذه النتائج، وخضوع القيادة إلى تقويم كامل لطريقة تدبيرها للمرحلة السابقة للانتخابات، واعتبرت أصوات من داخل النقابة النتائج المتواضعة نذير شؤم في القادم من الأيام والأشهر.

في المقابل دعت ماء العينين إلى قبول الأمر الواقع بنفسية الاستيعاب والتجاوز، مشددة على أن العمل السياسي والنقابي يتطلب "النفس الطويل والأصابع الحديدية والكثير من اللبسات والقدرة على تحليل إغيات الاستهداف الخارجي دون إغفال الاعتراف بالأخطاء الذاتية".

الرباط - تكبدت الذراع النقابية لحزب

العدالة والتنمية في المغرب هزيمة مدوية في الانتخابات المهنية لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم ما يشكل إنذارا حقيقيا للحزب قبيل الانتخابات العامة.

وعجزت النقابات الموالية لحزب العدالة والتنمية في الحصول على 6 في المئة من المقاعد في اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، ما يوحي بأن هذا التصويت كان عقابيا ضد الحزب الذي قاد الائتلاف الحكومي لولايتين متتاليتين، ورسالة ترجح إمكانية تعثره في الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والمحلية المقبلة.

وقالت أمينة ماء العينين البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية إن "نقابتي نعتت بالذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية، حيث يتم التعامل معها في الساحة كامتداد للحزب بما هو معروف من داخل كبير بين النقابي والسياسي". وأوضحت ماء العينين التي تشغل خطة عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم، في تدوينة لها على فيسبوك أن "هذا ما يجب على الحزب التقاطه وقراءته قراءة متأنية، لأن الإنسارفة القوية قد تم إرسالها من داخل فئة تشكل العصب القوي لقاعدة الحزب النضالية والانتخابية".

ويرى مراقبون سياسيون أن الهزيمة التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية ستكون لها تداعياتها على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

واعترفت شريفة لموير الباحثة في العلوم السياسية أن "الهزيمة التي تلقتها نقابة الاتحاد الوطني للشغل التابعة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات المهنية في قطاعات اجتماعية هامة يمكن وصفها بالنكسة الحقيقية التي ستعكس آثارها على المحطات الانتخابية القادمة".

وأكدت لموير في تصريح لـ "العرب" أن "هذه النتائج التي حصدتها النقابة هي مؤشر على السيناريو المرتقب في المحطة الانتخابية التشريعية القادمة، إذ أن ما وقع خلال هذه الانتخابات المهنية هو تعبير عن تصويت عقابي يمكن من خلاله استشراف السيناريو الذي يرحب حدوثه في المحطة الانتخابية التشريعية المقبلة".

وبيمنها أحجم الأمين العام للنقابة المذكورة عبد الإله الحلوطي عن التطرق إلى أسباب هزيمة نقابته في الانتخابات المهنية التي جرت نهاية الأسبوع، حاولت ماء العينين العودة إلى أسباب تراجع الاتحاد الوطني للشغل، قائلة إنها متعددة ومركبة، لكن الثابت أنها عوامل تتوزع بين الموضوعي الخارجي وبين الذاتي الداخلي.

وتقول ماء العينين إن من بين تلك الأسباب "مراجعة التقسيم الجغرافي الـ 14 يناير 2011 التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

حراك يُهدد وحدة الحزب الدستوري الحر في تونس

قيادي مطرود يعلن نفسه «أميناً عاماً شرعياً للحزب»



تصاعدت الخلافات في تونس بين قيادات مطرودة من الحزب الدستوري الحر المعارض (ممثل في البرلمان بـ16 نائبا) ورئيسة الحزب عبير موسى حيث أعلن أحد القياديين المعزولين نفسه "أميناً عاماً شرعياً" للحزب ما أثار مخاوف من اختراقه خاصة في ظل الجهود التي يقودها لإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة حاليا.

صغير الحيدري

تونس - تصاعد الجدل حول الحزب الدستوري الحر المعارض في تونس إثر بروز قياديين مطرودين أعلن أحدهم أنه الأمين العام الشرعي للحزب وسط تراشق بالاتهامات بشأن هذه الخطوة مع رئيسة الحزب عبير موسى وبقية القيادات.

وقال القيادي المطرود من الحزب الدستوري الحر حاتم العماري في تصريحات صحافية بثت ليل الأحد - الاثنين إنه "الأمين العام الشرعي للحزب" وأنه سيجلأ إلى القضاء ضد رئيسة الحزب عبير موسى.

وأضاف العماري "بالنسبة إلي انسحبت، وعدت الآن إلى الحزب لأن هناك الآلاف من الكوادر من الدستوريين الذين يجلسون على الربوة غير قادرين على الدخول في الحزب الذي يتصدر نوايا التصويت".

وشدد على أن "طريقة تسير موسى للحزب وتفرغها باتخاذ القرارات داخله أضرباً بصورته" معلنا أنه أن الأوان لعقد أول مؤتمر انتخابي ديمقراطي بعد المؤتمر التوافقي للحزب في 2016، والسذي أفضى إلى تعيين

موسى رئيسة للحزب وحاتم العماري أمينا عاما له. وسبق خروج العماري لإطلاق هذه التصريحات إعلانته رفقة العديد

من القياديين المطرودين من الحزب الدستوري الحر عن مبادرة من أجل "القيام بمؤتمر ديمقراطي لرد الاعتبار وتصحيح المسار" وذلك خلال ندوة صحافية عقدت بالعاصمة التونسية. وفي المقابل لم تتردد رئيسة الحزب عبير موسى والتي تخوض سلسلة من التحركات ضد الطبقة السياسية الحاكمة في البلاد منذ العام 2011، في توجيه وإبل من الاتهامات إلى تلك القيادات.

وقالت موسى إن "مطلقاً هذه المبادرة هم مطرودون من الحزب منذ

سنتي 2016 و2018، هم بصدد انتحال صفة وتديليس ومسك واستعمال مدلس".

وجاء تصعيد موسى عقب إعلان تلك القيادات عن جملة من القرارات المتعلقة بالحزب وقياداته أبرزها إلغاء قرارات إعفاء وطرد بحقهم صدرت عن رئيسة الحزب، داعين أنصارهم إلى مؤتمر انتخابي.

تنافس أم محاولة اختراق؟

تقريبا أصبح هناك تنافس حول الشرعية داخل الدستوري الحر



هشام الحاجي إبراهيم الوسلاني محلل سياسي

وتأتي هذه المستجدات في وقت تقود فيه عبير موسى صراعا مع حركة النهضة الإسلامية حيث يُنظّم حزبا حركات احتجاجية تكاد تكون أسبوعية في مسعى للضغط على الحركة ورئيسها راشد الغنوشي الذي يراس البرلمان.

وأثار بروز العماري ورفاقه على سطح الأحداث تساؤلات عن مصير الحزب وما إذا كان ذلك سيدفع نحو أزمة شرعية داخله.

وقال المحلل السياسي هشام الحاجي إن "هذه السجالات أصبحت

تصعيد متبادل بين موسى وقيادات مطرودة من حزبا

معطى إضافيا في المشهد السياسي في تونس، اليوم أصبح هناك تقريبا تنافس حول الشرعية داخل الحزب الدستوري الحر".

وأضاف الحاجي في تصريح لـ "العرب" أن "هناك أسئلة أخرى تطرح حول هذا التحرك، هل هو تحرك تمثيلي فقط الجوانب القانونية والداخلية بما في ذلك ما يتعلق بالتمشي السياسي باعتباره موقف الحزب الذي هو على نقيض كل الأحزاب والمؤسسات؛ هل يفتح ذلك الباب أمام تقارب مع أحزاب أو غير ذلك".

وتابع "لكن في المقابل هل مثل هذه التحرك القادم من خارج القيادة التي حققت بعض المكاسب قادر على النجاح أم لا؛ ثم هل أن القيادة قادرة على تأكيد استقلاليتها عن كل الكواليس والحسابات السياسية؟".

لكن هناك من لا يُسائر الحاجي في موقفه حيث يشدد المحلل السياسي إبراهيم الوسلاني على أن "التحرك مؤامرة جديدة تستهدف اختراق وتفتيت الحزب الدستوري الحر".

وقال الوسلاني في تصريح لـ "العرب" إن "حاتم العماري يعد الصديق الشخصي لمحمد الغرياني آخر أمين عام لحزب التجمع الدستوري

ويهدف العملية وفق البيان "إلى تعقب الإرهابيين التكفيريين وطرد عصابات المرتزقة الأفارقة التي تهدد الأمن والاستقرار وتمارس النهب والسرقة والتخريب والتفجير بانواعه". وقال الجيش إن العملية العسكرية التي أطلقها تأتي في إطار تنفيذ المهام والواجبات المناطة بالقيادة العامة في المحافظة على أمن الوطن وسلامة المواطن واجتثاث الإرهاب.

وكان ذلك بعد أقل من أسبوع على هجوم انتحاري في مدينة سبها بسيارة مفخخة، أسفر عن مقتل مسؤول أمني وجرح عناصر من الشرطة تبناه تنظيم داعش.

أكد داعش تبني الاعتداء قائلا إن أحد عناصره نفذ التفجير وأوقع أربعة قتلى، بحسب بيان وصورة نشرتهما وكالة "أمعاق"، الذراع الإعلامية للتنظيم.

وبالرغم من إعلان رئيس حكومة الوحدة الوطنية الدببية الأحد فتح الطريق الساحلي المعروف بطريق مصراتة - سرت في خطوة اعتبرت مهمة قبيل مؤتمر برلين 2 بشأن الأزمة الليبية المقرر تنظيمه الأربعاء، إلا أن

وحض المجلس الرئاسي الجهات المختصة على وضع كلا القرارين موضع التنفيذ من تاريخ صدورها. وجاء هذا القرار بعد أسبوع من إصدار قرار آخر يبيّن على حظر مطلق لإعادة تمرکز الوحدات العسكرية مهما كانت طبيعة عملها، أو القيام بأي تحركات لأرتال عسكرية لأي غرض كان وذلك في أعقاب تحرك لقوات الجيش الليبي صوب الجنوب.

وقال آنذاك بيان صادر عن العقيد أحمد المسماوي الناطق باسم رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي، إن الجيش أصدر تعليمات لـ "وحدات من كتائب المشاة بالتوجه للمنطقة لدعم غرفة عمليات تحرير الجنوب الغربي في الاتجاه الإستراتيجي الجنوبي".

وعكس قرار المجلس الرئاسي الذي يقوده محمد المنفي تشكيل غرفتين أمنيتين لـ "حماية الجنوب" الصادر الأحد تصاعد هذا التوتر، حيث تزامن القرار مع إطلاق الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر لعملية عسكرية جنوب البلاد ملاحقة فلول الإرهابيين.



تحركات مثيرة في توقيت حساس

التحركات العسكرية تُثير مخاوف من نسف التفاهات في ليبيا

لمواجهة العناصر الإرهابية في جنوب غربي البلاد".

لكن الدرسى شدد في الوقت نفسه في تصريحات صحافية على أن التحركات العسكرية الأخيرة من الممكن أن "تؤزم الوضع السياسي وتزيد من الاحتكاك وعمليات التنشيط بين الأطراف الليبية". وأوضح في هذا الصدد أن "مخرجات اتفاق جنيف، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي يمثل الأقاليم الثلاثة في ليبيا، إضافة إلى التوزيع العادل للثروة والمناصب لم يتم تنفيذها، هذا إضافة إلى الإصطفاف وراء المعسكرات القديمة وهو متجذر في الحال الليبي ولا يمكن إنهاؤه في فترة قصيرة".

وتأتي هذه التحذيرات في وقت يرتفع فيه منسوب التوتر بين سلطات شرق ليبيا وحكومة الوحدة الوطنية. وفي سياق هذا التوتر قرر البرلمان الليبي تشكيل لجنة لمراجعة مصروفات حكومة الوحدة الوطنية منذ توليها المسؤولية، وذلك في الوقت الذي لم يعتمد فيه المجلس الميزانية رغم مرور أشهر عن تسلم الحكومة لمهامها.

حالة الانقسام لا تزال طاغية على المشهد الليبي.

ويثير هذا الانقسام توجسا من العودة إلى مربع العنف، خاصة في ظل عدم تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار وأهمها تلك المتعلقة بتفكيك الميليشيات وتوحيد المؤسسة العسكرية وترحيل المرتزقة الذين استنجد بهما طرفا الصراع في وقت سابق.



إبراهيم الدرسي

التحركات العسكرية الأخيرة قد تؤزم الوضع السياسي

وحذرت جهات سياسية ليبية من عواقب التحركات العسكرية الأخيرة في الجنوب بالرغم من أن الإقليم يشكو إهمالا من السلطات.

وقال عضو مجلس النواب الليبي (البرلمان) إبراهيم الدرسي إن "الجيش الليبي اكتسب شرعيته من مجلس النواب المنتخب من الشعب الليبي"، مؤكدا أن "تحركات الجيش جاءت